منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الإيرادات الضريبية في الأردن

من هم دافعو الضرائب؟

أيلول ٢٠١٩

#ملخص_سياسات

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

1. مقدمة

يعتبر ضبط الموازنة وتحسين التحصيلات الضريبية أحد أهم التحديات التي تشغل صانع السياسات الاقتصادية والمالية في الأردن في ظل الوضع المالي الصعب الذي تعانيه الموازنة. وفي الواقع، فإن ارتفاع الإيرادات الحكومية بشكل عام، والإيرادات الضريبية بشكلٍ خاص، يوسع الهامش المالي للحكومة ويمكنها من إنفاق المزيد على أمور مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية وغيرها.

2. بعض المشاهدات

تُظهر الكثير من الدراسات والمؤشرات وجود اختلافات بين الدول من حيث نسب الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولهذا فإنه من المثير للاهتمام مقارنة أداء الأردن مع الدول الأخرى من حيث الايرادات الضريبية حيث يمكن ملاحظة التالي:

1) يعتبر اجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفض نسبياً (وفقاً لقاعدة بيانات وزارة المالية / الأردن ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

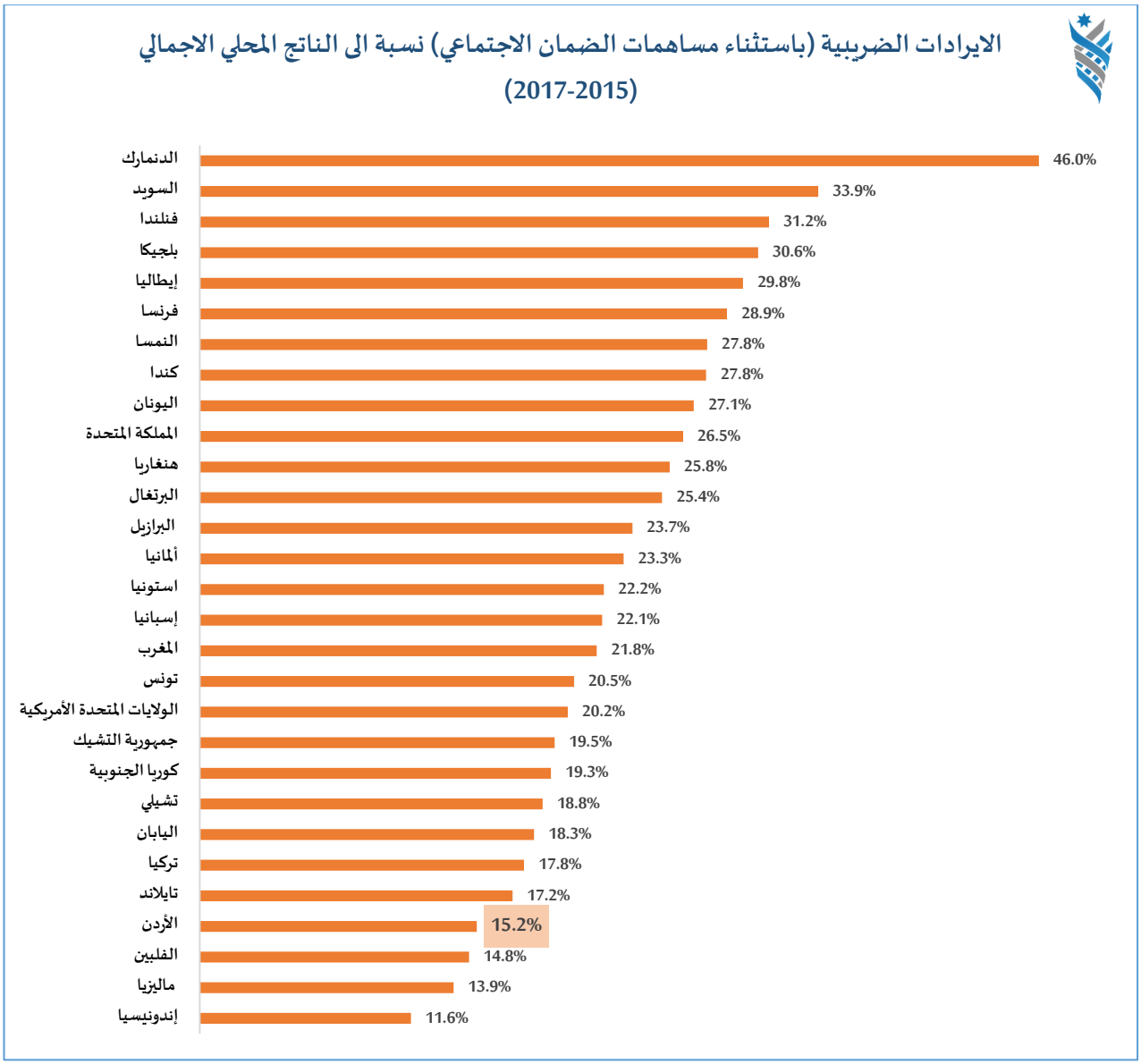

2) تعتمد الإيرادات الضريبية في الأردن اعتماداً كبيراً على ضريبة المبيعات. حيث تساهم هذه الضريبة بما يقارب 68% من إجمالي الإيرادات الضريبية (وفقاً لقاعدة بيانات وزارة المالية / الأردن ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

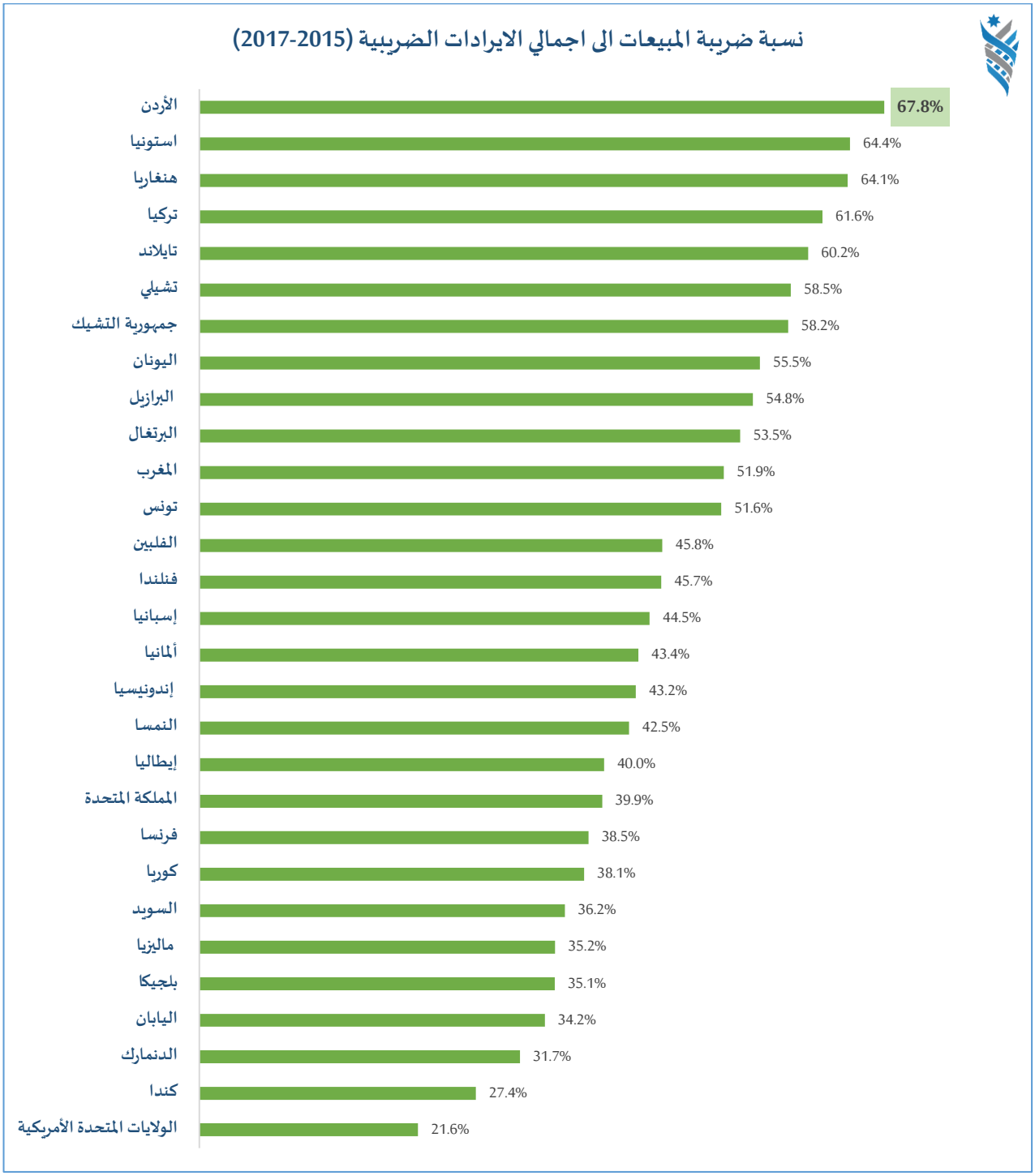

3) يتم تحصيل حوالي 17% من إجمالي الإيرادات الضريبية في الأردن من قطاع الشركات المساهمة العامة والمشروعات الكبرى (وفقاً لقاعدة بيانات وزارة المالية / الأردن ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

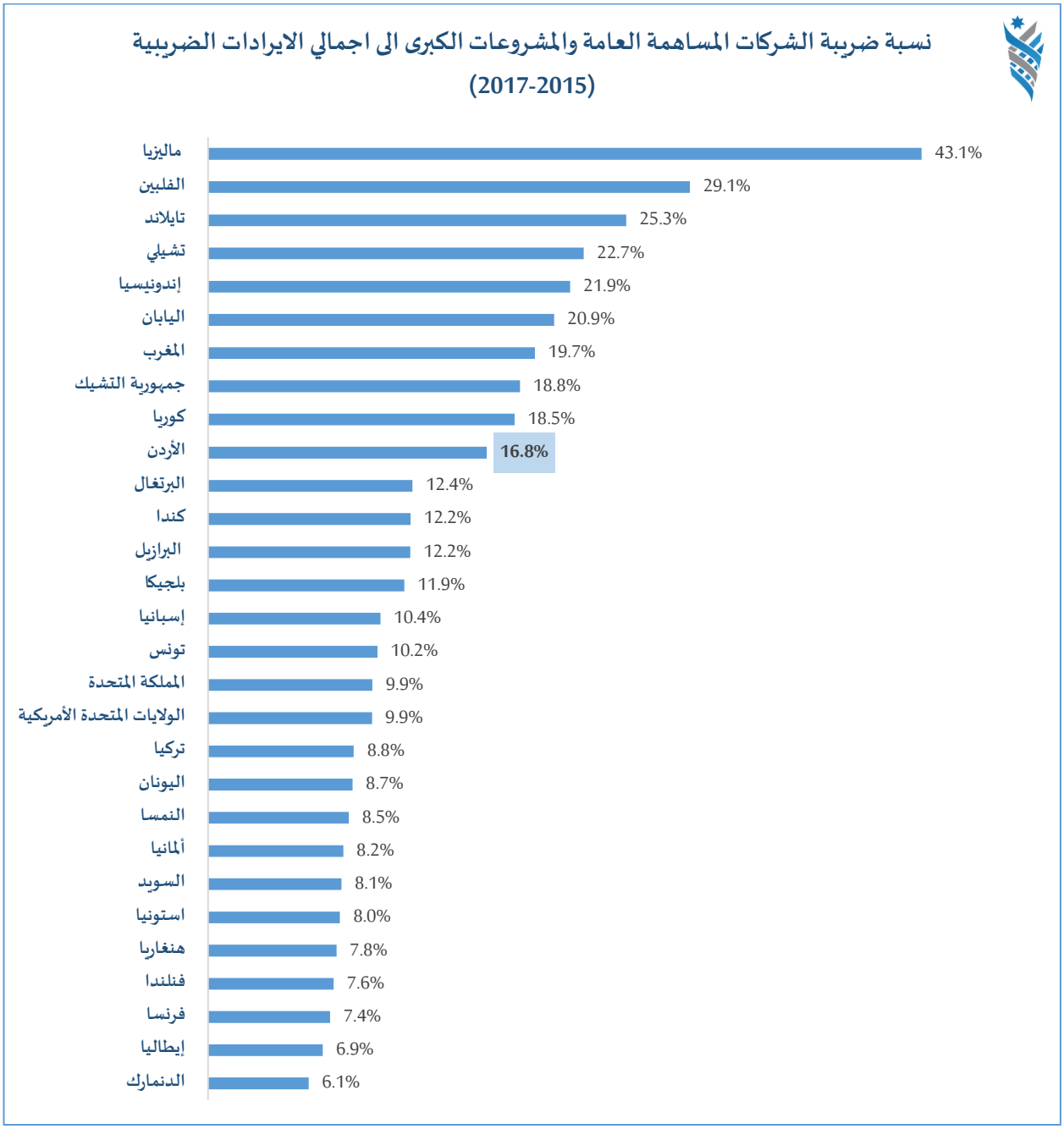

4) الضرائب على دخل وأرباح "الموظفون والمستخدمون" "والأفراد" لا تساهم إلا قليلاً في إجمالي الايرادات الضريبية. والمقصود بالأفراد هم أصحاب المؤسسات في القطاع الخاص باستثناء الشركات المساهمة العامة والمشروعات الكبرى. وتشمل هذه المؤسسات المقاولين والمحامين والأطباء والمدارس والمتاجر ومحلات السوبر ماركت وغيرها. في عام 2015 و2016 و2017، و2018 دفع الموظفون الذين يحصلون على رواتب ما مجموعه 111.5 مليون دينار و118.7 مليون دينار و129.8 مليون دينار و149.9 مليون دينار على التوالي. أما الأفراد، من ناحية أخرى، فقد دفعوا أقل بكثير (وزارة المالية).

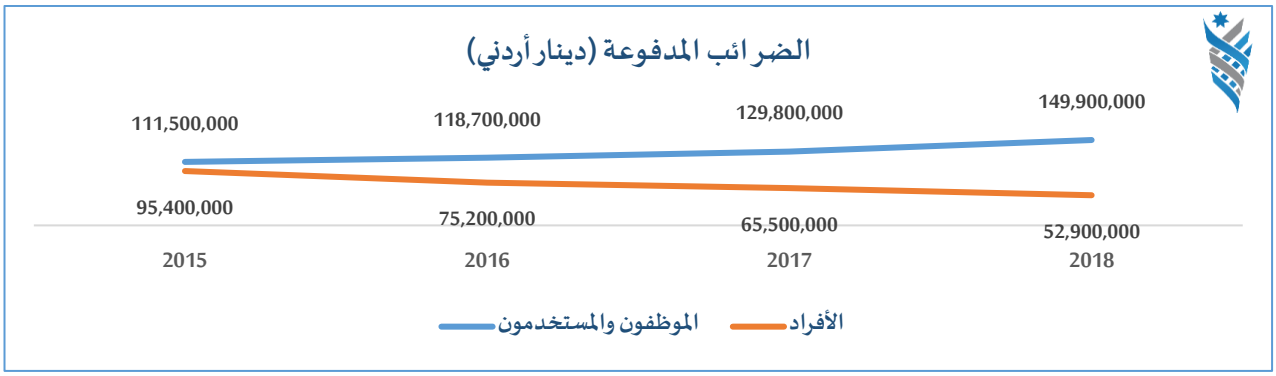

5) وفقاً للتقرير السنوي لعام 2018، الذي نشرته المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن، يبلغ عدد المسجلين في الضمان الاجتماعي 1,141,879 أردني. وتجدر الإشارة إلى أن ما مجموعه 94,376 فرداً (أي 8.3% من المجموع) يكسبون أكثر من 1000 دينار أردني شهرياً. وتشير هذه الملاحظة إلى أن "القليل" من الموظفين الأردنيين (الأفراد الذين يتقاضون رواتب) يدفعون ضريبة دخل مباشرة وذلك بالنظر الى حد الاعفاء الممنوح بموجب قانون ضريبة الدخل الحالي والذي يصل الى 20,000 دينار سنويا للمعيل و10,000 لغير المعيل.

6) بناءً على الأرقام التي نشرتها دائرة الإحصاءات العامة، فإن عدد مؤسسات القطاع الخاص خلال السنوات 2015-2017 بلغ 189,725، و189,772، و189,875 على التوالي. باستثناء الشركات المساهمة العامة والمشروعات الكبرى، إذا افترضنا أن هذا العدد يساوي 189,000 مؤسسة، فيمكننا القول إن متوسط مبلغ الضريبة الذي دفعته كل من فئة "الأفراد" كان يساوي 346.6 دينار أردني في عام 2017!

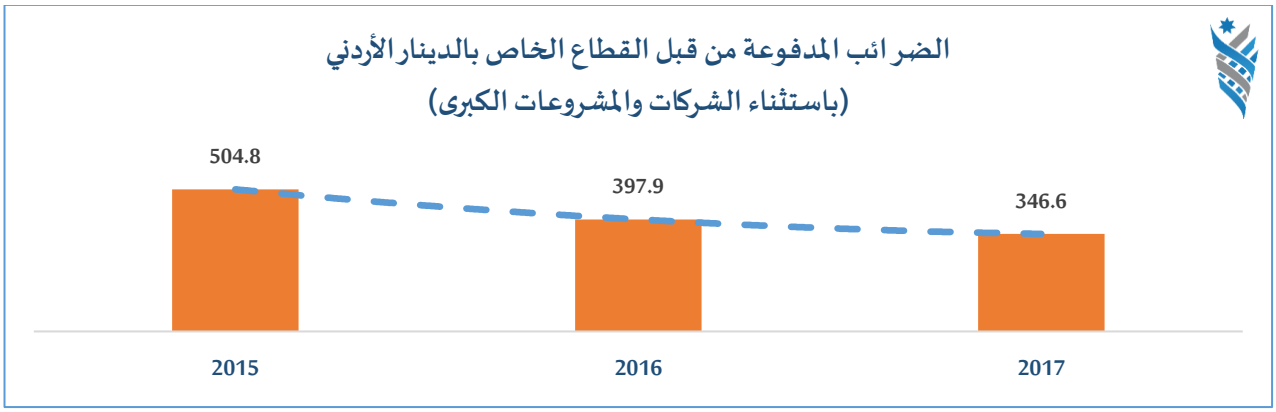

3. بإيجاز

من أجل تعزيز تعبئة الإيرادات المالية، يجب على الحكومة إعادة النظر بسياسات التحصيل الضريبي وكفاءة المؤسسات الضريبية ونجاعة الإطار التشريعي القائم فيما يتعلق بالقطاع الخاص (الأفراد)! فليس من الطبيعي أن تكون مساهمة الأفراد (أصحاب المؤسسات في القطاع الخاص باستثناء الشركات المساهمة العامة والمشروعات الكبرى، وتشمل هذه المؤسسات المقاولين والمحامين والأطباء والمدارس والمتاجر ومحلات السوبر ماركت وغيرها) في اجمالي الايرادات الضريبية أقل من مساهمة "الموظفين والمستخدمين" وهو ما يعني وجود خلل في التحصيل الضريبي أو خلل في أداء العديد من المؤسسات التي تعمل خارج الأطر الضريبية المعمول بها أو تقوم بما يوصف بالتجنب الضريبي من خلال أدوات مختلفة.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦١ ٦٢٩+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦١ ٦٢٩+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF